

فاعلية سياسات سعر الصرف في تحفيز الطلب على الصادرات المصرية غير البترولية (١٩٩٧-٢٠١٦)

د. ماجد محمد يسرى الخربوطلى*

مقدمة

فى ضوء اهتمام الدولة المصرية بانتهاج سياسات الإصلاح الاقتصادى منذ السبعينيات من القرن الماضى، بدأت مصر خطوات هامة نحو تصحيح المسار الاقتصادى، ومع مطلع التسعينات من القرن اذاته بادرت الحكومة المصرية بطرح برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى بدعم من صندوق النقد والبنك الدوليين، متضمناً حزمة شاملة من السياسات النقدية والمالية والتجارية، بهدف علاج التشوهات الهيكلية والسعرية ومنها سياسات سعر الصرف، والتي تغيرت خلال تلك الحقبة وما بعدها من نظام سعر الصرف المتعدد إلى الموحد أو ما يعرف بنظام التعويم المدار ثم إلى نظام الربط الزاحف "التقليدى" فى ٢٠٠١، إلى أن قامت الحكومة المصرية بتعويم سعر صرف الجنيه المصرى فى يناير ٢٠٠٣، مروراً بتطبيق نظام الانترنتى الدولارى فى ديسمبر ٢٠٠٤، وبعد ثورة يناير ٢٠١١، ورغم حالة عدم الاستقرار السياسى والاجتماعى والاقتصادى، إلا أن سعر صرف الجنيه المصرى تمتع بحالة من الاستقرار إلى حد ما فى إطار نظام الربط الزاحف، وفى عام ٢٠١٢ أعاد البنك المركزى المصرى اعتماد نظام صرف أكثر مرونة عبر مزادات العملات الأجنبية فى محاولة لوقف الخسائر الهائلة فى الاحتياطيات، إلا أن أعلنت الحكومة المصرية فى نوفمبر ٢٠١٦ عن بدء مرحلة جديدة من السياسات الإصلاحية بانتهاج برنامج إصلاح اقتصادى شامل، باستخدام حزمة سياسات مالية ونقدية فى مقدمتها تعويم سعر صرف الجنيه المصرى، باعتبار سياسة سعر الصرف أحد أدوات السياسة التجارية، لذا يتطلب التوظيف السليم لسياسة سعر الصرف، تقدير أثر تغيير الأسعار النسبية على تيارات التجارة الخارجية للدولة أو ما يعرف بمرونة الطلب، وفى ضوء اهتمام السياسة المصرية منذ منتصف

* مدرس الاقتصاد ، معهد مصر العالى للتجارة والحاسبات .

الثمانينات من القرن الماضى بتنمية قطاع الصادرات ليقود قاطرة النمو، يصبح من الأهمية دراسة فاعلية سياسات سعر الصرف على تحفيز الطلب على الصادرات المصرية بصفة عامة، والصادرات غير البترولية خاصة، وقد انصب تركيزنا على قطاع الصادرات غير البترولية لانه يمثل القطاع ذات الاهمية النسبية من وجهة نظرنا، لما له من قدرة على خلق فرص عمل، وزيادة معدلات النمو، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

هدف البحث

تهدف الدراسة إلى الإجابة على التساؤل الرئيسى التالى:

"ما مدى فاعلية سياسات تخفيض القيمة الأسمية للجنيه المصرى فى زيادة حصيلة الصادرات المصرية غير البترولية".

من خلال تتبع أثر التغير فى سياسات سعر الصرف على أداء الصادرات المصرية بصفة عامة وغير البترولية بصفة خاصة خلال ما يقرب من عشرون عاماً، خاصة وأن التساؤل عن طبيعة العلاقة بين سعر الصرف وحصيلة الصادرات تساؤل متجدد ويطرح نفسه من وقت لآخر.

فروض البحث

الفرض الاول: انخفاض مرونة الطلب على الصادرات المصرية السلعية غير البترولية، مما يضعف فاعلية سياسة تخفيض قيمة الجنيه المصرى فى حفز الطلب على الصادرات المصرية غير البترولية.

الفرض الثانى: إن السياسات التجارية والصناعية للحكومة المصرية لم تنجح فى تدعيم سياسة سعر الصرف بسياسات وإجراءات تسمح بالاستفادة من تخفيض قيمة الجنيه المصرى.

حدود البحث

تم اختيار الإطار الزمنى للدراسة بداية من منتصف التسعينيات من القرن الماضى وهى الفترة التى شهدت بداية تطبيق البرامج الاولى للإصلاح الاقتصادى مروراً بقرارات تعويم سعر الصرف عام ٢٠٠٣ وحتى عام ٢٠١٦، ويرجع اختيار تلك الحقبة لما شهدته من تغيرات متلاحقة فى انظمة سعر الصرف، كان ضمن أهدافها تنمية الصادرات المصرية وبخاصة غير البترولية،

نظراً لأنها تمثل الأهمية الحقيقية فى قضية الصادرات لتأثرها الشديد بجانب المنافسة العالمية من ناحية، ومن ناحية أخرى لدورها المحورى فى تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

مشكلة البحث

على مدى الربع الاخير من القرن العشرين حدثت عدة تغيرات فى فلسفة الاقتصاد المصري، حيث تحول من اقتصاد موجه الى اليات السوق بدءاً من تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي عام ١٩٧٤، والذي تطور بعد ذلك الى برنامج الاصلاح الاقتصادي والتصحيح الهيكلي عام ١٩٩١، وخلال التسعينات من القرن الماضي اتجهت السياسة التجارية فى مصر الى النهوض بقطاع الصادرات باعتباره المحرك الرئيسى لعملية التنمية بأى دولة، فى حين تؤكد النظرية الاقتصادية على أن تخفيض سعر الصرف الحقيقى يلعب دوراً رئيسياً فى زيادة الصادرات فى الأجل الطويل، وبالتالي فهناك إمكانية لزيادة حجم الصادرات واللجوء إلى المنافسة السعرية من خلال سياسات سعر الصرف شريطة أن تتمتع المرونة السعرية للطلب على الصادرات بتقديرات معنوية مرتفعة . أكبر من الواحد الصحيح . ورغم تبني الحكومة المصرية لسياسات سعر صرف مختلفة كان اهمها سياسة تعويم سعر صرف الجنيه المصرى فى يناير ٢٠٠٣، ومن أحد أهدافه زيادة حصة الصادرات الا أنه بمقارنة أداء قطاع التصدير فى مصر بمثيلة فى الدول النامية الأخرى يتضح تدني مستويات أداء قطاع التصدير فى مصر، حيث نجد أن نسبة الناتج المحلى الاجمالي المولد من قطاع التصدير فى مصر بالمقارنة بعدد من الدول النامية، تشير الى ضآلة مساهمة قطاع التصدير فى الاقتصاد القومي، والتي قد ترجع الى عدم تمتع المرونة السعرية للطلب على الصادرات المصرية بتقديرات معنوية مرتفعة نتيجة لأسباب مختلفة، مما يشكل عائقاً على توفير الشرط الضرورى للاستفادة من تخفيض قيمة الجنيه المصرى. ويشكك فى فاعلية استخدام آلية سعر الصرف فى زيادة الطلب على الصادرات المصرية ومن ثم يصبح من الضرورى البحث عن العوامل الأخرى الأكثر تأثيراً فى دعم القدرة التنافسية للصادرات المصرية بخاصة غير البترولية.

منهجية البحث

تستخدم الدراسة المنهج التحليلي، والمنهج الوصفي والمنهج الكمي، وذلك لتقديم وصف لطبيعة العلاقة بين سياسات سعر الصرف وزيادة الطلب على الصادرات، إلى جانب الاستعانة بالأدوات الإحصائية واسلوب التحليل الإحصائي وتطبيق تحليل السلاسل الزمنية، ومنهجية التكامل المتناظر "Cointegration test" لإختبار وجود علاقة طويلة الأجل بين الصادرات السلعية غير البترولية وسعر الصرف باستخدام منهجية "vector Autogression Estimates" ومنهجية "Autoregressive Distributed Lag (ARDL)" لتقدير مرونة الطلب للصادرات المصرية السلعية غير البترولية.

البيانات ومصادرها

تطلب تطبيق المنهجية السابقة التعامل مع كم كبير من البيانات، سواء لإجراء التوصيف الإحصائي لتطور الصادرات المصرية غير البترولية أو التحليل الإحصائي للعلاقة بين تغير سعر الصرف حصيلة الصادرات، وتم استخدام بيانات سنوية لغرض المقارنة لتطور نسبة مساهمة الصادرات المصرية غير البترولية إلى الناتج المحلي الاجمالي أو لتطور التوزيع النسبي لهيكل الصادرات أو تطور النصيب النسبي لأهم الشركاء التجاريين مع مصر خلال فترة الدراسة، وتمت الاستعانة فى التحليل الإحصائي ببيانات سنوية وربيع سنوية لسلسلة زمنية متصلة منذ عام ١٩٩٨/١٩٩٩ - ٢٠١٥/٢٠١٦

مصادر البيانات

- World bank ,World Development Indicators.
- IMF International Financial Statistics.
- البنك المركزى المصرى، النشرة الإحصائية الشهرية، قطاع البحوث الاقتصادية، جميع الاعداد من العدد ٩ سبتمبر ١٩٩٧ إلى العدد ٢٣٦ نوفمبر ٢٠١٦.
- قاعدة بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء .
- وزارة التجارة والصناعة نشرات التجارة الخارجية السنوية .

خطة البحث

أولاً: الدراسات القياسية السابقة.

ثانياً: التأصيل النظرى.

ثالثاً: تحليل وتوصيف وتقدير النموذج المستخدم لقياس أثر تغير سياسة سعر الصرف على تحفيز الصادرات المصرية غير البترولية خلال فترة الدراسة.

أولاً: الدراسات القياسية السابقة

قامت المجموعة الأولى من الدراسات بصياغة دالة طلب الصادرات فى صورة لوغاريتمية ثم قدرت معلمات هذه الدالة باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية ومن هذه الدراسات (Senhadji α Montenegro (1998)⁽¹⁾. وغرضها معرفة مدى تأثير التخفيض الحقيقى لقيمة العملة المحلية على الميزان التجارى لعدد من الدول المتقدمة والنامية، وذلك خلال الفترة (١٩٦٠-١٩٩٣) وجاءت تقديرات المرونة السعرية للصادرات فى الأجل القصير منخفضة، حيث لم تتجاوز (-٠.٩٦) لبراجواى. بينما ارتفعت التقديرات فى الاجل الطويل وتراوحت ما بين (-٠.٠٢) لبيرو و(-٤.٧٢) لتركيا، وبشكل عام جاءت تقديرات المرونة السعرية للصادرات لكثير من الدول النامية منخفضة واقل من الواحد الصحيح، مما يثير الشك حول مدى نجاح تخفيض قيمة العملة فى دفع حصيلة الصادرات.

ثم استخدمت طريقة المربعات الصغرى على مرحلتين للحصول على تقديرات متسقة وكفؤه ومن هذه الدراسات دراسة (Arize (1995)⁽²⁾. واهتمت بدراسة طلب وعرض الصادرات الإجمالية لعدد من الدول الآسيوية حديثة التصنيع خلال الفترة (١٩٧٣-١٩٨٥) وجاءت جميع تقديرات المرونة السعرية للصادرات معنوية واتفقت مع النظرية الاقتصادية وأكبر من الواحد ما عدا دولتى إندونيسيا والفلبين ، كما تراوحت بين (-٠.٧٣) لإندونيسيا، و (-٠.٠٦) لماليزيا ومن أهم نتائج الدراسة نجاح تخفيض قيمة العملة المحلية فى زيادة حصيلة الصادرات الاجمالية. واتضح مع التطور الكبير الذى يشهده تحليل السلاسل الزمنية، أن النتائج التى نحصل عليها باستخدام الأسلوبين السابقين مضللة، حيث تعانى من مشكلة الانحدار الزائف الناتج عن عدم سكون معظم سلاسل المتغيرات الاقتصادية الكلية المستخدمة، مما أثار الشكوك حول إمكانية الاعتماد على ما

توصلت اليه هذه الدراسات من نتائج وتقديرات ومن ثم توقف أغلب الباحثين عن استخدام الطريقتين السابقتين . حيث من يستخدمها يعترف بقصور نتائجهما، واتجهوا نحو الاعتماد على مجموعة أخرى من طرق التقدير أكثر دقة فى إطار تحليل السلاسل الزمنية والتكامل المتناظر، ومن هذه الدراسات دراسة (1997) Gioggianni α Milesi- Ferretti⁽³⁾. بغرض اختبار امكانية تفسير التجربة الكورية خلال الفترة (1971-1995) بالاعتماد على النماذج التقليدية للتجارة وجاءت تقديرات المرونة السعرية للصادرات معنوية ومرتفعة فتراوحت بين (-0.9) و (-2.25)، وذلك باستثناء توصيف سعر الصرف الفعال، حيث جاءت التقديرات غير معنوية، وتتعارض النتيجة السابقة الخاصة بسعر الصرف الفعال، مع تحسين الميزان التجارى الكورى عام 1986، عندما خفضت كوريا القيمة الحقيقية لعملتها، وما شهده الميزان من تدهور عام 1989 عندما رفعت قيمة العملة المحلية.

وفى دراسة (1998) Bahmani-Oskooee⁽⁴⁾ حاولت الدراسة تقدير مرونة التجارة للفترة (1973-1990) لعدد من الدول النامية، للتأكد من مدى انطباق شرط مارشال . ليرنر. ومن ثم الحكم على فاعلية سياسة تخفيض قيمة العملة المحلية في التقليل من عجز الميزان التجارى. وجاءت نتائج الدراسة لتؤكد على انطباق شرط مارشال . ليرنر لأغلب الدول في الأجل الطويل، وارتفاع المرونة السعرية للصادرات بشكل عام فتراوحت ما بين (-0.83) بسنغافورة و (-2.09) لجنوب افريقيا ولكن جاءت الإشارة متعارضة مع النظرية الاقتصادية للفلبين وباكستان. وجاءت دراسة (2001) (Sinha⁽⁵⁾). لاختبار مدى انطباق شرط مارشال . ليرنر ومن خلال تقدير المرونة السعرية لطلب صادرات وواردات خمس دول آسيوية في الفترة (1950-1997) وجاءت تقديرات المرونة السعرية للصادرات مرتفعة لكل من الفلبين (-1.06)، وتايلاند (-3.8)، والعكس للهند (-0.55) وسيرلانكا (0.48) وانطباق شرط مارشال . ليرنر بالتالى تحسن وضع الميزان التجارى مع تخفيض قيمة العملة في دول شرق آسيا: الهند، تايلاند، الفلبين، ما عدا سيرلانكا حيث يزيد تخفيض قيمة العملة من عجز ميزانها التجارى.

وقدم (Bener & Edwards, 2004)^(٦) دراسة لتقدير المرونة السعرية لطلب وعرض صادرات السلع التحويلية لجنوب أفريقيا للفترة (١٩٧٥-١٩٩٥) وتراوحت المرونة السعرية للصادرات ما بين (-٣) و (-٦) مما يشير إلى قدرة انخفاض الأسعار النسبية على زيادة حصيلة الصادرات والكمية المطلوبة منها، كما اتضح تفوق دور سعر الصرف في التأثير على طلب تلك الصادرات.

وتشير دراسة (Bahmani- oskooee α kara (2005)^(٧) إلى أهمية إعادة تقدير مرونة التجارة الخارجية خلال الفترة (١٩٧٣-١٩٩٨) باستخدام أسلوب (Pesaran, Smith α shin (2001) للتكامل المتناظر، ومقارنتها مع نتائج دراساته السابقة باستخدام أسلوب Johansen للتكامل المتناظر (١٩٩٨) ويلاحظ بشكل عام أن تقديرات المرونة السعرية لصادرات الدول النامية فى الأجل الطويل قد اتجهت للانخفاض عند تغيير أسلوب التقدير، حيث سجلت متوسط قدرة (-٠.٧٣) مقارنة (-١.٣) باستخدام أسلوب Johansen ويؤكد ذلك النتيجة أن تقدير المرونة السعرية لصادرات كل من كوريا والفلبين (دولتان مشتركتان بين الدراستين)، قد انخفض من (-١.٥٢) ، (-١.٥٦) إلى (-١.١٣) ، (-٠.٢٨) على التوالي، وعلى الرغم مما سبق فقد تحقق شرط مارشال . ليرنر فى جميع حالات الدول النامية، ومن ثم اكدت الدراسة على نجاح تخفيض قيمة العملة فى تحسين الميزان التجارى فى الأجل الطويل.

وفى دراسة هامة قام خلالها (Oskooee α kutan, (2007) بالتركيز على دول أوروبا الناشئة (بلغاريا ، وكرواتيا، وجمهورية الشيشان، والمجر وبولندا، ورومانيا، وروسيا وسلوفاكيا، وتركيا واوركرايا). وذلك باستخدام نموذج ARDL للتكامل المشترك، ونموذج تصحيح الخطأ وجد الباحثان تأثير منحنى (J) على الميزان التجارى فى ثلاث دول هى: بلغاريا ، وكروانبا ، وروسيا حيث حدث تدهور قصير الأجل فى الميزان التجارى ، تبعه تحسن فى الأجل الطويل.

وفى دراسة (Khedhiri & Bouazizi (2007)^(٨) تم تقدير مرونة الطلب على الصادرات التونسية لأهم الشركاء التجاريين فى الاتحاد الاوروبى الرئيسيين باستخدام بيانات السلاسل الزمنية واتضح وجود علاقة معنوية بين مؤشر سعر الصرف الحقيقى والدخل الاجنبى والصادرات التونسية، حيث بلغ معدل المرونة للدخل الاجنبى (2.95)، بينما بلغ معدل المرونة لمتغير سعر الصرف

الحقيقى (-٠.١٦٢) وانتهت الدراسة الى أن التخفيض فى قيمة العملة التونسية يمكن أن يحسن قليلا من مستوى الصادرات ولكن ربما يكون مكلفا جدا لما له من تأثير سلبى على الناتج المحلى الاجمالى .

قدمت دراسة (Guechari, (2012)^(٩) حالة الجزائر مع شركائها التجاريين الرئيسيين (الولايات المتحدة الأمريكية، وفرنسا) باستخدام نموذج تصحيح الخطأ ودالة الاستجابة الفورية، وبالاعتماد على بيانات سنوية خلال الفترة (١٩٨١ - ٢٠٠٩) وقد انتهت الدراسة إلى أن انخفاض القيمة الحقيقية لسعر الصرف أدى لتحسين الصادرات وبالتالي تحسن الميزان التجارى للجزائر .

وفى دراسة (Khan. et al, (2016)^(١٠) قام بدراسة أثر خفض سعر الصرف على الميزان التجارى والدين الخارجى لباكستان بالاعتماد على نموذج (ARDL) وذلك للتحقق من العلاقة طويلة الأجل من انخفاض قيمة العملة المحلية خلال الفترة (١٩٨٠-٢٠١٤) وللتعرف على العلاقة قصيرة الأجل بين انخفاض قيمة العملة المحلية والميزان التجارى، استخدمت الدراسة تصحيح الخطأ (ECM) وأشارت القيمة السلبية لمعامل سعر الصرف الحقيقى إلى غياب منحنى (J) فى حالة باكستان مما يؤكد أن القيام بتخفيض قيمة العملة سوف يسبب آثاراً سلبية للاقتصاد الباكستانى.

ومن الملاحظ أن معظم الدراسات التى اهتمت بتقدير المرونة السعرية لصادرات الدول غير الصناعية الكبرى، قد ركزت على الدول حديثة التصنيع وحديثة التصدير فى شرق آسيا ودول افريقيا اللاتينية، اما نصيب الدول النامية الأخرى فى أفريقيا واسيا فكان ضعيفا، ربما لعدم توافر البيانات التى تسمح بإجراء مثل هذه التقديرات . وبطبيعة الحال فإن عدد الدراسات التى تناولت الحالة المصرية قليلة وذلك -حسب علم الباحث-ولكن أهمها دراسات معهد التخطيط القومى ،سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (٢٤٨) لعام ٢٠١٣ "حول بناء قواعد تصديرية صناعية للاقتصاد المصرى" وأيضا سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (٢٣٠) لعام ٢٠١١ "تحقيق التنمية المستدامة فى ظل اقتصاديات السوق من خلال ادارة الصادرات والواردات فى الفترة من عام ٢٠٠٠ حتى ٢٠١٠"واعتمدت الدراسة على اسلوب التحليل والاستنتاج المنطقى من خلال المنهج

الوصفى التحليلى وتوصلت الدراسة أن سياسة التصنيع والنمو الموجه بالتصدير لم تطبق الا على بعض المنتجات الصناعية التى لا تتمتع مصر فيها بميزة نسبية كبيرة تمكنها من المنافسة فى الأسواق الخارجية وانتهت الدراسة الى أن العلاقة بين سياسة ادراة الصادرات وأداء السوق المحلى ضعيفا" نسبيا مما يتطلب اعادة صياغة ادارة الصادرات السلعية,وهناك ايضا (AL-shawarby,2000) ^(١١) والتى اهتمت بدراسة العلاقة بين سعر الصرف الأجنبى والصادرات المصرية على المستوى الإجمالى والتفصيلى فى الفترة من (١٩٧٠-١٩٩٧). ومن أهم نتائج الدراسة انخفاض تقدير المرونة السعرية لإجمالى الصادرات المصرية السلعية والخدمية فى الأجل الطويل (٠.١٦) ولكن بإشارة متفقة مع النظرية وذلك بتطبيق تحليل السلاسل الزمنية التكامل المتناظر على بيانات سنوية. وجاءت تقديرات المرونة السعرية للصادرات السلعية غير البترولية والسلع نصف مصنعة غير معنوية.

ثانياً: التأسيس النظرى:

١- سياسات سعر الصرف: منذ عام ١٩٩١ بدأت الحكومة المصرية مرحلة جديدة من الإصلاح الاقتصادى بمساندة صندوق النقد الدولى وطبقت حزمة من السياسات للتخلص من التشوهات السعرية ومعالجة الاختلالات الهيكلية^(١٢). ومن أهم السياسات سياسة سعر الصرف والتى مرت بعدة مراحل عى النحو التالى:.

(أ) مرحلة سعر الصرف الثنائى (فبراير ١٩٩١ . سبتمبر ١٩٩١) ^(١٣).

وأصبح نظام الصرف يتكون من سوق صرف أولية للمعاملات الحكومية ، وأخرى ثانوية حرة يتحدد بقوى العرض والطلب وبلغ التخفيض فى قيمة الجنيه فى فبراير ١٩٩١ ما بين ٢٠% . ٢٥% وقدر سعر الصرف فى ١٩٩٠/١٩٩١ بحوالى ٣.١٩٩ جنيها للدولار فى السوق الاولية و ٣.٢٩٦ فى السوق الثانوية ثم ٣.٢٨ و ٣.٣٢ جنيها للدولار فى السوقين على التوالى ^(١٤) , وقد كان من المقرر أن يستمر هذا النظام لمدة سنة ويتم توحيدهما بعد ذلك ولكن نظرا لتقارب السعر فقد تم الاسراع بدمجهما فى ٨ اكتوبر ١٩٩١ , وأصبحت كافة المعاملات تتم فى اطار سوق حرة واحد يتحدد فيها السعر وفقا لقوى العرض والطلب^(١٥)

(ب) مرحلة سعر الصرف الموحد والمربوط بالدولار (أكتوبر ١٩٩١-٢٠٠٠)

تم توحيد سعر الصرف باعتبار سعر الصرف محور ارتكاز اسمى وأصبح يتحدد سعر الصرف بناء على قوى العرض والطلب دون تدخل البنك المركزى، وإن كان يؤثر بشكل غير مباشر من خلال عمليات السوق المفتوحة^(١٦).

وفى يونيو ١٩٩٤ تم تحرير سوق الصرف بتخفيض القيود على المعاملات الراسمالية^(١٧) واستقر سعر الصرف عند حوالى ٣.٣٩ جنيها للدولار حتى ١٩٩٩ ولم ينخفض سعر الأسمى للجنيه خلال تلك الفترة إلا بنسبة طفيفة جداً. وقد ساهم احتياطي النقد الاجنبى في تحقيق الاستقرار في سوق النقد حيث بلغ ١٨.٥ مليار دولار عام ١٩٩٧ بعد ان كان ١.٥ مليار دولار في ١٩٨٨ ورغم ضغوط صندوق النقد الدولى منذ ١٩٩٣ بضرورة تخفيض قيمة الجنيه إلا أن الحكومة المصرية رفضت ذلك^(١٨) ومع زيادة الطلب على العملة الاجنبية وانخفاض حجم المعروض تزايدت عمليات المضاربة على النقد الاجنبى . وتدخل البنك المركزى عام ١٩٩٨ لمواجهة الازمة ولكن التدخل كان متاخرا وبكميات قليلة مما ساهم فى زيادة حدة المشكلة وكذا تراجع احتياطي النقد الاجنبى , لذا سمح البنك المركزى منذ مايو ٢٠٠٠ بانخفاض قيمة الجنيه ثم تزايد معدل الانخفاض الى أن سجل سعر الصرف ٣.٥٥ جنيها للدولار في سبتمبر ٢٠٠٠^(١٩).

(ج) مرحلة الربط الزاحف (٢٠٠١، ٢٠٠٢)

شهدت هذه المرحلة تخفيضا لقيمة الجنيه أكثر من مرة، حيث انخفض سعر الصرف في يناير ٢٠٠١ ليصل إلى ٣.٨٥^(٢٠) ثم وصل السعر في يوليو من ذات العام إلى ٣.٩١ جنيها للدولار بمدى ١% للارتفاع أو الهبوط ونتيجة لأحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ تأثر قطاع السياحة سلبيا انخفضت قيمة الجنيه إلى ٤.١٥ جنيها للدولار في ديسمبر ٢٠٠١ واستمر الانخفاض الى ان وصل السعر في نوفمبر ٢٠٠٢ الى ٤.٥٢ جنيها للدولار واتسع مدى التحرك إلى ٣% كما اتخذت الحكومة بعض الإجراءات النقدية منها الزام شركات الصرف بتسوية مراكزها يوميا وبيع فائض النقد الأجنبى للبنك المركزى أو البنوك الأخرى وذلك لوقف المضاربات كما أغلقت بعض شركات الصرف المخالفة لتعليمات البنك المركزى وعادت السوق السوداء مرة اخرى فتعددت أسعار الصرف وارتفعت عن سعر البنك المركزى بنسبة ١٠% في الفترة ١٩٩٩ حتى ٢٠٠٢ واضطر

البنك المركزي لخفض قيمة الجنيه المصرى مرة أخرى وضبط سعر الصرف عند مستوى ٤.٥٢ للدولار، وقد أبقى البنك المركزي هذا المعدل حتى اعلانه اعتماد نظام تعويم سعر الصرف في يناير ٢٠٠٣^(٢١).

(د) مرحلة التعويم المدار (٢٠١٢/٢٠٠٣)

بدأت في يناير ٢٠٠٣ حيث اتسمت هذه المرحلة بالحرية في تحرير سعر صرف الجنيه مقابل العملات الأخرى، واتجهت قيمة الجنيه نحو الانخفاض وفقد الجنيه المصرى حوالى ٢٠% من قيمته أمام الدولار خلال شهر من اعتماد النظام الجديد، واستمر هذا الاتجاه نحو الانخفاض حيث بلغ سعر صرف الجنيه المصرى ٦.٠٣ جنيه للدولار في نهاية يونيو ٢٠٠٣ ولا يعتبر هذا النظام تعويماً كاملاً نتيجة لتحكم الحكومة في تدفقات النقد الاجنبى الداخلة والخارجة من السوق من خلال البنوك وغيرها.

وإن كان ساد سوق الصرف استقراراً نسبياً حيث انخفض سعر الصرف بمقدار ٢.٨% فقط ليصل السعر إلى ٦.٢٤ جنيهاً للدولار في نهاية اكتوبر ٢٠٠٤ واستمر هذا الاتجاه نحو الانخفاض حيث بلغ سعر صرف الجنيه المصرى ٦.٣ جنيهاً للدولار في ديسمبر ٢٠٠٤ بينما ازدادت الفجوة بين السعر الرسمى والسعر فى السوق الموازية (السوداء) حيث بلغ فى المتوسط ٧.٢٥ جنيهاً للدولار ولكن ساهمت العديد من العوامل فى تقلص الفجوة بين الطلب على النقد الأجنبى وعرضه ومن أهمها تطبيق نظام الانترنتك الدولارى في ديسمبر ٢٠٠٤ حيث انخفض سعر الصرف الاسمى للدولار الامريكى فى سوق الانترنتك من ٦.٢ جنيهاً للدولار فى ديسمبر ٢٠٠٤ ليلبغ فى المتوسط ٥.٧٦ جنيهاً للدولار فى منتصف يونيو ٢٠٠٦ خاصة مع اعلان البنك المركزى عن نيته لتبني سياسة استهداف التضخم كدعامة للسياسة النقدية على المدى المتوسط^(٢٢).

واستمر الاستقرار النسبى فى سعر صرف الجنيه المصرى أمام العملات الاجنبية، ولم يحدث سوى تذبذب فى نطاق ضيق للجنيه مقابل الدولار حيث سجل اقل سعر فى اغسطس ٢٠٠٨ بلغ ٥.٢٩ فى حين سجل اعلى معدلاته ٥.٧٩ فى نوفمبر ٢٠١٠^(٢٣).

وبعد ثورة يناير ٢٠١١، ومع عدم الاستقرار الأمنى والاقتصادى والاجتماعى إلا أن سعر صرف الجنيه المصرى شهد حالة من الاستقرار باستثناء حدوث انخفاض ليصل إلى ٦.١٢ جنيه مقابل الدولار في ديسمبر ٢٠١٢ مقابل ٥.٧٩ في يناير ٢٠١١.

وفى محاولة السلطات النقدية وقف الخسائر الهائلة في الاحتياطات، أعلن البنك المركزى في ديسمبر ٢٠١٢، اعتماد نظام جديد في التعامل من خلال التدخل بعطاء (مزداد) في سوق الصرف ونتج عن ذلك اشكاليتين الاولى انخفاض قيمة الجنيه المصرى أمام الدولار الأمريكى والجنيه الاسترلينى واليورو حيث انخفضت قيمة الجنيه المصرى أمام الدولار بحوالى ١٣% ليسجل ٦.٩١ في نوفمبر ٢٠١٣ مقابل ٦.١٢ في ديسمبر ٢٠١٢^(٢٤)، واستمر الانخفاض في سعر الصرف الرسمى، حيث بلغ سعر صرف الجنيه المصرى امام الدولار الأمريكى ٨.٨٨ في اكتوبر ٢٠١٦ ليسجل انخفاضاً حوالى ٥٣% منذ يناير ٢٠١١. الاشكالية الثانية نتيجة لعدم قدرة البنك المركزي الوفاء بالطلبات ظهرت ازمة النقد الأجنبى والسوق السوداء في العودة مرة اخرى والعودة إلى نظام سعر الصرف الثنائى كما كان هو الوضع قبل برنامج الإصلاح الاقتصادى.

٢- تقييم سياسات سعر الصرف

نجح برنامج الإصلاح الاقتصادى خلال الفترة (١٩٩١-١٩٩٧) في تحقيق استقرار سعر الصرف الاسمى حيث ثبت سعر الصرف عند مستوى يتفق مع ظروف سوق الصرف، دون أن يستنزف احتياطي النقد الأجنبى، الا ان الفترة من (١٩٩٨-٢٠٠١) شهدت سعراً بعيداً عن واقع وظروف عرض وطلب العملات الاجنبية، ومن ثم تحقق الثبات النسبى في سعر الصرف عن طريق تدخل البنك المركزى كبائع للدولار، لذا لا يعتبر استقراراً يضمن تحقيق التنمية المستدامة نتيجة إلى استنزاف احتياطي النقد الأجنبى^(٢٥)، إلا أن تم إعلان نظام الربط الزاحف في ٢٠٠١ حيث اخذ السعر في الارتفاع وبمعدلات متسارعة ولقد استمر هذا النمط حتى يناير عام ٢٠٠٣ بداية مرحلة التعويم وعلى الرغم من أن استهداف استقرار سعر الصرف الحقيقى اكثر أهمية من استقرار نظيره الرسمى في التأثير على الصادرات إلا ان ذلك الاستقرار لم يتحقق بل شهد السعر الحقيقى خلال فترة برنامج الإصلاح انخفاضاً كبيراً من ٥.٨٩ جنيهاً/ عملات أجنبية عام ١٩٩١ إلى ٣.٥٣٥ جنيهاً اجنبية عام ١٩٩٩ وبعد ذلك اخذ السعر الحقيقى في الارتفاع حتى ٢٠٠٣ مسجلاً ٦.٥٨٦ جنيهاً/ عملات اجنبية وبمعدلات أكثر تسارعاً من السعر الرسمى خاصة

في عام ٢٠٠٣ ثم بدأت تحركاته في الهدوء مثل السعر الأسمى. كما أدى كل من اعتماد الحكومة على مرساة سعر الصرف لدعم جهود التثبيت، فيما يتعلق بتخفيض معدل التضخم المصرى^(٢٦). وتضاؤل عجز الموازنة العامة، وتراكم احتياطي النقد الأجنبي إلى الحفاظ على ثبات سعر الصرف الأسمى خلال فترة برنامج الإصلاح^(٢٧).

وبناء على ارتفاع السعر الحقيقي تم إعادة تخصيص الموارد من انتاج سلع التجارة إلى السلع غير الداخلة في التجارة، وهذه هي الأعراض التقليدية لما يعرف بالمرض الهولندى^(٢٨). ومن ثم يتراجع نصيب سلع الصادرات والسلع المنافسة للواردات (القطاع السلعى) من الناتج الاجمالي، لصالح نصيب السلع المحلية (القطاع الخدمي).

واختلف الأمر تماماً مع بداية مرحلة التعويم المدار حيث تحول انخفاض القيمة الأسمية للجنيه المصرى إلى تخفيض حقيقي للجنيه المصرى وارتفع سعر الصرف الحقيقي الفعال من ٣.٣٥ جنية مصرى لكل عملة اجنبية عام ١٩٩٩ إلى ٦.٥٨٦ جنية مصرى لكل عملة أجنبية عام ٢٠٠٣ اضعف إلى ذلك تراجع الضغوط التضخمية، كما تقلص الفارق في معدلات التضخم بين الجنيه المصرى والدولار الأمريكى وبالتالي ارتفع سعر الصرف الحقيقي ولكن لم يتأكد تأثيره الإيجابى على التنافسية حيث تعتبر مرونة الطلب على الصادرات الأهم بالنسبة لتغيرات سعر الصرف خاصة مع ارتفاع نسبة المكون الأجنبي في الانتاج ومن ثم ارتفاع تكلفتها أو لارتفاع معدل التضخم المصرى مقارنة بنظيره مع أهم الشركاء التجاريين مما يؤدي إلى زيادة السعر النسبى للصادرات المصرية.

وهو ما يؤدي بنا إلى التساؤل الآتى

هل استفادت الصادرات السلعية غير البترولية من انخفاض قيمة الجنيه المصرى كما هو مستقر عليه في اطار النظرية الاقتصادية أم أن هناك عوامل أخرى كإنخفاض مرونة الطلب على الصادرات المصرية وقف حائلاً دون تحقيق ما استقرت عليه النظرية الاقتصادية؟

٣- منهج المرونات كمفسر للعلاقة بين سعر الصرف والصادرات

المرونة السعرية للصادرات "درجة استجابة الكمية المطلوبة من سلع الصادرات للتغيير فى سعر تلك السلع"^(٢٩) وهناك عدة حالات لاستجابة طلب الصادرات للتغيير فى سعرها، وتنعكس درجة المرونة السعرية للصادرات على تغيير حصيلة الصادرات بالضرورة، وتمثل مروونات الصادرات والواردات جوهر نظرية سعر الصرف الأجنبي، فيحدد هذا السعر بناء على عرض وطلب النقد الأجنبي. كما أوضحت الدراسات النظرية والتطبيقية وجود عدد من المحددات المؤثرة على درجة

استجابة الكمية المطلوبة من الصادرات للتغيير في أسعارها، ومن هذه المحددات: مقدار التغيير في السعر ، طول فترة المؤاممة^(٣٠)، السياسات الحكومية للدول الداخلة في التجارة، نصيب الدولة من السوق العالمى لسلع الصادرات^(٣١) واستخدمت الدراسات التطبيقية مجموعة مختلفة من أساليب قياس المرونة السعرية للصادرات مثل أسلوب التقدير المباشر، واعتمد على عدة طرق للتقدير مثل المربعات الصغرى العادية، المربعات الصغرى على مرحلتين، إلى جانب تحليل السلاسل الزمنية والتكامل المتناظر، وهناك أسلوب الحساب ويعتمد على صيغة تفصيلية للمرونة السعرية للصادرات وتسمح هذه الصيغة بتقييم أثر عدد من المتغيرات المؤثرة على المرونة السعرية للصادرات كل على حدة، بينما يقوم أسلوب المحاكاة على صياغة نموذج متعدد المعادلات لسوق الصادرات ونحصل فيه على تقدير لمرونة الصادرات السعرية الديناميكية ويتميز باعتماده على عدد كبير من المتغيرات، وأخيراً الأسلوب التخليقى الذى يعتمد على عمل الآخرين ، ثم تستخدم تلك القيم، في صياغة نموذج لمحاكاة السياسة الاقتصادية للدولة المصدرة وتتوقف صحة نتائج المحاكاة على جودة المعلومات والتقديرات التى تم اختبارها ويعتبر أبسط اساليب تقدير المرونة السعرية للصادرات.

ولقد مهد الطريق لمنهج المرونات A.Lerner, A. Marshall ثم امتد وأنتشر على يد Joan Robinson وF.Machlup بينما أرجع R.Dornbusch نشأة هذا المنهج إلى L.Metzler, C. Bickerdike كما قدم منهج المرونات تحديداً لشرط نجاح تغيير سعر الصرف فى استعادة التوازن الخارجى (Marshall-Lerner Condition) حيث انتهى منهج المرونات إلى أنه نظرياً فى حالة انخفاض قيمة العملة، فإن ذلك يفيد قطاع التصدير، مع بقاء العوامل الأخرى على حالها، وذلك لزيادة القدرة التنافسية وحفز الطلب الخارجى على الصادرات إلا أن ذلك مشروط بتملك الدولة إمكانيات تصديرية، وأن يكون هناك دعم بتوافر سياسات الاقتصاد الكلى^(٣٢) أي أن الاقتصاد لديه القدرة على تقديم المزيد من المنتجات التصديرية.

ثالثاً: تحليل وتوصيف وتقدير النموذج المستخدم:

١- تطور الصادرات المصرية السلعية غير البترولية:

مع بداية تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادى عام ١٩٩١ اتخذت الحكومة المصرية العديد من الإجراءات الخاصة بنظام سعر الصرف وتحرير التجارة لزيادة حصيلة الصادرات وغير ذلك، وينصب اهتمامنا فى هذه الدراسة على الصادرات السلعية غير البترولية واستبعاد الصادرات

البتروولية لتأثرها بتقلبات أسعار البترول العالمية أكثر من متغيرات سعر الصرف من ناحية، ولأن قطاع الصادرات السلعية غير البتروولية تزداد أهميته النسبية من وجهة نظرنا لقدرته على خلق فرص عمل إضافية ومساهمة حقيقة فى زيادة معدلات النمو، وعلى الرغم من أهمية الصادرات فى تحقيق معدلات النمو إلا أن تطور الصادرات السلعية المصرية غير البتروولية يثير الشك حول جدوى السياسات التى طبقت ومنها سياسات سعر الصرف.

جدول رقم (١) تطور نسبة مساهمة الصادرات المصرية غير البتروولية إلى الناتج المحلى الإجمالى خلال الفترة (١٩٩٨-٢٠١٦)

القيمة بالمليار دولار

نسبة الصادرات غير البتروولية إلى الناتج المحلى الإجمالى %	نسبة الصادرات غير البتروولية الى اجمالى الصادرات %	الصادرات غير البتروولية	نسبة الصادرات إلى الناتج المحلى الإجمالى %	الناتج المحلى الإجمالى	اجمالى الصادرات	خلال
٣.٧٧	٧٧.١	٣.٤٢٧٠	٤.٩	٩٠.٧١	٤.٤٤٥	١٩٩٩/١٩٩٨
٤.١٢	٦٤.٤	٤.١١٤٠	٦.٣٩	٩٩.٨٤	٦.٣٨٧٠	٢٠٠٠/١٩٩٩
٤.٥٥	٦٢.٨	٤.٤٤٥	٧.٢٩	٩٧.٦٣	٧.٠٧٨٠	٢٠٠١/٢٠٠٠
٥.١٩	٦٦.٥٦	٤.٧٣٩٠	٨.١	٧٨.٨٥	٧.١٢٠	٢٠٠٢/٢٠٠١
٦.٠٨	٦١.٤٨	٥.٠٤٤١	٩.٨٩	٨٢.٩٢	٨.٢٠٥	٢٠٠٣/٢٠٠٢
٨.٢٩	٦٢.٥٩	٦.٥٤٢	١٣.٢٥	٧٨.٨٤	١٠.٤٥٢	٢٠٠٤/٢٠٠٣
٩.٣١	٦٠.٤	٨.٣٥٥	١٥.٤٢	٨٩.٦٩	١٣.٨٣٣	٢٠٠٥/٢٠٠٤
٧.٤٦	٤٣.٤٩	٨.٠٢٥	١٧.١٧	١٠٧.٤٨	١٨.٤٥٥	٢٠٠٦/٢٠٠٥
٩	٥٣.٣٨	١١.٧٥١	١٦.٨٧	١٣٠.٤٨	٢٢.٠١٧	٢٠٠٧/٢٠٠٦
١٠.٨١	٥٩.٩٧	١٧.٦٠٢	١٨	١٦٢.٨٢	٢٩.٣٥٥	٢٠٠٨/٢٠٠٧
٩.٤٧	٥٤.٨٥	١٣.٨٠٣	١٣.٣١	١٨٨.٩٨	٢٥.١٦٨	٢٠٠٩/٢٠٠٨
٦.٠٤	٥٥.٤٦	١٣.٢٣٨	١٠.٩٠	٢١٨.٨٩	٢٣.٨٧٣	٢٠١٠/٢٠٠٩
٦.٠٩	٥٣.٣	١٤.٣٨٧	١١.٤٣	٢٣٦	٢٦.٩٩٢	٢٠١١/٢٠١٠
٤.٨٢	٥٣.٧٤	١٣.٤٧٣	٨.٩٧	٢٧٩.٣٧	٢٥.٠٧١	٢٠١٢/٢٠١١
٤.٧٨	٥١.٢	١٣.٨١٦	٩.٣٥	٢٨٨.٥٩	٢٦.٩٨٨	٢٠١٣/٢٠١٢
٤.٤٣	٥٢.٠٨	١٣.٥٥١	٨.٥١	٣٠٥.٥٣	٢٦.٠٢٢	٢٠١٤/٢٠١٣
٣.٩٧	٥٩.٤٢	١٣.٢١٧	٦.٦٨	٣٣٢.٧	٢٢.٢٤٥	٢٠١٥/٢٠١٤
٣.٨٨	٦٩.١٧	١٢.٩٣٧	٥.٦٢	٣٣٢.٧٩	١٨.٧٠٤	٢٠١٦/٢٠١٥

المصدر: تم حسابه بمعرفة الباحث باستخدام بيانات البنك المركزى المصرى، النشرة الإحصائية الشهرية، قطاع البحوث الاقتصادية، اعداد مختلفة من العدد ٩ ديسمبر ١٩٩٧ إلى العدد ٣٦ "توفمبر" ٢٠١٦

تشير بيانات الجدول رقم (١) إلى انخفاض متوسط الأهمية النسبية للصادرات غير البترولية إلى الناتج المحلى الإجمالى، حيث بلغت أعلى مساهمة فى العام ٢٠٠٧/٢٠٠٨ نسبة لم تتعدى ١١% من الناتج المحلى الإجمالى، ورغم تذبذب معدل نمو الصادرات غير البترولية خلال الفترة ١٩٩٨/١٩٩٩ حتى ٢٠٠٧/٢٠٠٨ إلى أنها اعتباراً من العام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ حتى ٢٠١٥/٢٠١٦ شهدت تلك الفترة تراجعاً ملحوظاً فى نسبة مساهمة الصادرات غير البترولية إلى الناتج المحلى الإجمالى وشهدت تدهوراً ملحوظاً إلا ان بلغت ٣.٨٨ % للعام ٢٠١٥/٢٠١٦ حيث سجلت معدلات نمو سالبة وشديدة الانخفاض إعتباراً من العام ٢٠٠٨ / ٢٠٠٩ وبالنظر الى الدول التي عرفت بقدرتها العالمية على التصدير مثل تايلاند وماليزيا نجد التصدير فيها يمثل حوالي ٣٩%، ٩٨% على التوالي خلال الفترة المذكورة. أما بالنسبة لمصر نجد أن التصدير لا يمثل سوى ٤% (٣٣).

مما يدل على اخفاق الصادرات المصرية غير البترولية فى تنمية نصيبها من الأسواق الخارجية أو الحفاظ على نصيب ثابت لها والذي قد يرجع فى جانب منه إلى المعوقات التي تواجهه الصادرات السلعية المصرية والمتعلقة بالإنتاج والتوزيع وغير ذلك من أسباب التركيب السلعي للصادرات المصرية غير البترولية.

ونلاحظ من بيانات الجدول رقم (٢) تراجع الأهمية النسبية للصادرات غير البترولية لصالح الصادرات البترولية. حيث نجد ان الصادرات الصناعية المصرية فى حدود ٤٠% فى المتوسط خلال فترة الدراسة وهي نسبة متواضعة اذا ما قورنت بدولة مثل كوريا الجنوبية التي ارتفعت نسبة الصادرات الصناعية فيها الى ٩٠% من اجمالي الصادرات.

ويتمثل الخلل الهيكلي فى الصادرات غير البترولية فى تركيز الهيكل السلعي للصادرات فى قطاعات على حساب قطاعات اخرى. حيث تركز هيكل الانتاج الصناعي المصري فى الصناعات كثيفة الموارد الطبيعية، وذات المحتوى التكنولوجي المنخفض، وتدني مساهمة الصناعات ذات المحتوى التكنولوجي المرتفع، حيث بلغ نصيب مصر من الصادرات الصناعية عالية التكنولوجيا/ اجمالي الصادرات الصناعية حوالي ٠.٧% لمتوسط الفترة ٢٠٠٠/٢٠٠٦ مقارنة بحوالي ٥٦% لماليزيا عن نفس الفترة وحوالي ٣٠% لكوريا الجنوبية مما يدل على انخفاض المحتوى التكنولوجي فى الصادرات الصناعية (٣٤).

أما فيما يخص التوزيع الجغرافى للصادرات المصرية غير البترولية يتضح وجود تركيز جغرافى للصادرات المصرية بدرجة عالية مما يعنى عجز الصادرات المصرية على اختراق اسواق جديدة حيث يتضح لنا من جدول رقم (٣) اتجاه مصر للتصدير لمناطق جغرافية بعينها حيث يعتبر الاتحاد الاوروبى أهم الشركاء التجاريين خلال فترة الدراسة يليه الولايات المتحدة الأمريكية والتي سجلت معدلات نمو متزايدة

جدول رقم (٢)

التوزيع النسبى لهيكل الصادرات السلعية المصرية خلال الفترة (١٩٩٩/٢٠٠٠ - ٢٠١٥/٢٠١٦)

السلع تامة الصنع %	السلع نصف المصنعة %	المواد الخام %	الوقود ويشمل بترول خام ومنتجات بترولية %	خلال
٤٠.٧	٤.٤	٢.٦	٣٥.٧	٢٠٠٠/١٩٩٩
٣٩.٤	٥.٦	٢.٣	٣٧.٤	٢٠٠١/٢٠٠٠
٤١.٥	٦.٢	٢.٦	٣٣.٨	٢٠٠٢/٢٠٠١
٣٦.٧	٨	٣.٥	٣٨.٩	٢٠٠٣/٢٠٠٢
٣٨	٧.٣	٤.٥	٣٨.٤	٢٠٠٤/٢٠٠٣
٣٨.٦	٥.٦	٥.٣	٣٩.٦	٢٠٠٥/٢٠٠٤
٢٨	٦.٤	٣.٦	٥٦.٥	٢٠٠٦/٢٠٠٥
٣٤.١	٩	٣.٣	٤٦.٦	٢٠٠٧/٢٠٠٦
٣٧.٣	٦.٣	٣.٨	٥٠.٢	٢٠٠٨/٢٠٠٧
٤١.٩	٧.٦	٣.٦	٤٥.١	٢٠٠٩/٢٠٠٨
٤٢.٢	٦.٨	٥.٣	٤٤.٥	٢٠١٠/٢٠٠٩
٤٠.٢	٧.٧	٥.٢	٤٦.٧	٢٠١١/٢٠١٠
٤١.٣	٧.٧	٤.٧	٤٦.٣	٢٠١٢/٢٠١١
٣٨.٨	٧.٤	٤.٩٦	٤٨.٨	٢٠١٣/٢٠١٢
٣٧.٨	٨.٦	٥.٧	٤٧.٩	٢٠١٤/٢٠١٣
٤٢.٨	٨.٨	٧.٨	٤٠.٦	٢٠١٥/٢٠١٤
٥٠.٣	٨.٩	٩.٨	٣٠.٨١	٢٠١٦/٢٠١٥

المصدر: تم حسابه بمعرفة الباحث من بيانات

- World Bank , World Development Indicators
- قطاع التجارة الدولية , وزارة التجارة والصناعة.
- قاعدة بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء

للسادات المصدرة من بداية الفترة وحتى العام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ ثم بدأت تسجل معدلات نمو سالبة حتى نهاية الفترة ٢٠١٦/٢٠١٥ لينخفض الوزن النسبي للولايات المتحدة الأمريكية كأحد أهم الشركاء التجاريين ولقد كان هذا التراجع لصالح كل من الدول العربية ومجموعة المناطق الأخرى كما هو موضح بالجدول رقم (٣) حيث تزايد نصيب كل منهما خلال فترة الدراسة لتقفز الدول العربية إلى المركز الأول وقد يمكن تفسير ذلك التراجع بالمنافسة الشديدة التي تواجهها الصادرات المصرية غير البترولية فى سوق الاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة الأمريكية من قبل الدول المنافسة. وعلى الجانب الآخر أصبحت سوق الدول العربية هى الأهم بالنسبة للصادرات المصرية غير البترولية من

جدول رقم (٣) تطور النصيب النسبي لأهم الشركاء التجاريين من اجمالى الصادرات المصرية والصادرات غير البترولية (الفترة من ٢٠٠٥/٢٠٠٤ . ٢٠١٦/٢٠١٥)

القيمة بالمليار جنيه

نسبة التوزيع الجغرافى للصادرات المصرية غير البترولية مع شركائها التجاريين %	٢٠١٦/٢٠١٥			٢٠٠٥/٢٠٠٤			خلال	
	الصادرات غير البترولية	نسبة التوزيع الجغرافى للصادرات المصرية مع شركائها التجاريين %	اجمالى الصادرات	الصادرات غير البترولية	نسبة التوزيع الجغرافى للصادرات المصرية مع شركائها التجاريين %	اجمالى الصادرات		
	١٢.٩٣٧		١٨.٧٠٤		٨.٣٥٥	١٣.٨٣٣	أهم الشركاء التجاريين	
٢٥.٨٢	٣.٣٤٠	٣٢.٢٦	٦.٠٣٤	٣٢.٩٨	٢.٧٥٥	٣٧.١٩	٥.١٤٤	الاتحاد الأوروبى
٨	١.٠٣٥	٧.٠٩	١.٣٢٥	٧.٧	٦٤٣.	٥.٤٤٤	٧٥٢.	الدول الأوروبية الأخرى
٧.٨٢	١.٠١١	٦.٨٢	١.٢٧٥	٤.٥	٣٧٦.	٣٣.٤٤٤	٤.٦٢٥	الولايات المتحدة الأمريكية
٤٢.١٥	٥.٤٥٣	٣٠.٧	٥.٧٤٩	١٣.٦٧	١.١٤٢	١١.٤	١.٥٥٧	الدول العربية
٦.٣٣	٨١٨.	١١.٠٤	٢.٠٦٤	٩.٠٥	٧٥٦.	٩.٩٧	١.٣٧٩	الدول الآسيوية غير العربية
٩.٨٨	١.٢٧٨	١٢.٠٦	٢.٢٥٥	٣.٣	٢٧٨.	٢.٧	٣٧٣.	دول أخرى ومناطق

المصدر: تم حسابه بمعرفة الباحث باستخدام بيانات

- World bank.world Development Indicators

- نشرات التجارة الخارجية السنوية، وزارة التجارة والصناعة

- النشرة الاحصائية الشهرية، قطاع البحوث الاقتصادية، البنك المركزى المصرى.

حيث إمكانية النمو والذي يمكن ارجاعه إلى اتفاقيات التجارة الحرة العربية، وانضمام مصر إلى بعض التجمعات العربية فى حين تراجع الوزن النسبي للدول الآسيوية غير العربية، ويلاحظ أن التوزيع الجغرافى للصادرات المصرية غير البترولية لا يتصف بالتركز على مستوى مجموعات الدول فقط انما أيضاً من حيث الدول داخل كل مجموعة، ويلاحظ أن متوسط النصيب النسبى لأهم الأسواق ، الاتحاد الأوروبى ، الدول العربية، الولايات المتحدة الأمريكية تجاوز ٧٥% من إجمالي الصادرات المصرية غير البترولية، أما على مستوى الدول فيتجه حوالى نصف صادرات الاتحاد الاوروبى إلى المملكة المتحدة، إيطاليا، وعلى مستوى السوق العربية نجد التركيز فى دولتى الامارات العربية المتحدة تليها المملكة العربية السعودية، بينما تستحوذ الولايات المتحدة الأمريكية على أعلى درجات التركيز بالنسبة لدول امريكا الشمالية. ويترتب على التركيز الجغرافى للصادرات المصرية غير البترولية تساؤل حول إمكانية نمو التبادل التجارى مع أسواق كافريقيا مثلاً رغم انضمام مصر إلى اتفاقية "الكوميسا". وأيضاً دول امريكا الوسطى والجنوبية وغيرها من الأسواق الواعدة كأستراليا مما يوضح ضعف أثر الجهود المبذولة فى إطار استراتيجية تنمية الصادرات.

وقد يمكن تفسير عدم نمو حصيلة الصادرات على الرغم من التخفيض الاسمى لقيمة الجنيه بأنه لم يتحول إلى تخفيض حقيقى حيث ارتفعت القيمة الحقيقية للجنيه خلال الفترة ١٩٩٦-١٩٩٩ وعلى العكس فقد صاحب انخفاض القيمة الاسمية للجنيه خلال الفترة ٢٠٠٠/٢٠٠٣ انخفاض القيمة الحقيقية للجنيه وارتفعت القيمة الحقيقية للجنيه مرة اخرى ولكن بنسبة أقل حتى عام ٢٠١٢ ثم بدأت الفجوة تتسع بين القيمة الأسمية والقيمة الحقيقية للجنيه حتى ٢٠١٦ والتي انتهت بقرارات تعويم سعر صرف الجنيه المصرى وهذا ما يدفعنا إلى ضرورة اختبار العلاقة بين تغيرات سعر الصرف وحصيلة الصادرات المصرية غير البترولية باستخدام أدوات الاحصاء التحليلى.

٢- منهجية الدراسة:

سوف نقوم بتحليل السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة لاختبار الفرضية التي توصلنا اليها من التحليل النظرى للعلاقة بين أثر تغير سياسات سعر الصرف على حفز الطلب من الصادرات المصرية غير البترولية. وأن تخفيض قيمة الجنيه المصرى لم تؤد إلى زيادة حصة الصادرات بسبب انخفاض المرونة السعرية للطلب على الصادرات المصرية غير البترولية.

ونستخدم الإحصاء التحليلى فى قياس المرونة السعرية للطلب من الصادرات المصرية غير البترولية فى الأجلين القصير والطويل، من خلال دراسة دالة طلب الصادرات باستخدام اختبار التكامل المتناظر Cointegration test ومنهجية Vector Autoregression "Autoregressive Distributed Lag" ARDL

كما سيتم اختبار جودة النموذج باستخدام العديد من الاختبارات منها Jarque-Bera Serial Correlation- Variance Inflation Factors

٣- نموذج التقدير ومتغيرات الدراسة

تتناول الأدبيات عدداً من نماذج طلب الصادرات مثل: نموذج البديل غير التام ونموذج فائض الطلب والنموذج النيوتكنولوجى وغيرها، وقد تعددت طرق التعبير الأمبريقى عن المتغيرات النظرية حسب هدف الدراسة ونوع الصادرات والسوق المستوردة ومدى توافر البيانات وغير ذلك. وينصب اهتمامنا فى هذه الدراسة على تحليل طبيعة العلاقة بين المتغير التابع (الصادرات المصرية غير البترولية) وعدد من المتغيرات التفسيرية: كمتغير سعر الصرف الحقيقى ومتغير الناتج المحلى الاجمالى لاهم الشركاء التجاريين مع مصر خلال فترة الدراسة . وفقاً لما سبق فإن دالة الطلب على الصادرات السلعية غير البترولية المصرية التى سيتم تقديرها تتخذ الصيغة التالية:

$$Ex_{it} = GDP_{it} + R_{it} + ERSAP$$

حيث تشير (Ex_{it}) الى المتغير التابع: ويتمثل فى اجمالى الصادرات المصرية من السلع غير البترولية بالمليار دولار الاسعار الجارية الى الدولة ا، خلال الفترة T ونستخدم هذه الصورة للمتغير

التابع لاتفاقها مع النظرية الاقتصادية، وتوافر بياناتها فى سلسلة سنوية وربيع سنوية كاملة للفترة محل الدراسة.

المتغيرات التفسيرية

متغير الناتج المحلى الاجمالى للشركاء التجاريين

ويمثل (GDP_{it}) متغير الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى فى كل دولة مستوردة خلال الفترة T، والافتراض الاساسى هنا مع زيادة الناتج المحلى الاجمالى الحقيقى للدول شركاء التجارة يزداد الدخل القومى للشركاء التجاريين وتزداد الواردات حسب الميل الحدى للاستيراد ومن المتوقع ان يكون هناك تأثير ايجابى على الصادرات المصرية غير البترولية.

متغير سعر الصرف

ويمثل (R_{it}) متغير سعر الصرف حيث يشير مصطلح سعر الصرف فى الدراسة الى عدد الوحدات من العملة المحلية اللازمة للحصول على وحدة واحدة من العملة الاجنبية (الدولار الامريكى) حيث يتم التعبير عن سعر الصرف بسعر الصرف الحقيقى الفعال، وقد استخدم هذا المقياس بشكل واسع فى عدد من الدراسات على سبيل المثال

(Bahmani-Oskooee.2001, Singh .2004, Onafowra&Owoye.2006

(Duasa.2007, Danquah.2008) , ويشير ERSAP إلى متغير صوري للتعبير عن العوامل الأخرى والتغيرات الهيكلية والمالية التى شهدتها الاقتصاد المصرى والإجراءات التى قد تؤثر على تشجيع الصادرات بجانب سعر الصرف.

وقد اعتمدنا فى هذه الدراسة على استخدام البيانات الربع سنوية لأهم الشركاء التجاريين مع مصر خلال الفترة محل الدراسة. وهم الاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة الأمريكية. النموذج الاول: طلب الاتحاد الأوروبى.

$$Ex_{Eu} = a_0 + a_1 R_{Eu} + a_2 GDP_{Eu} + a_3 ERSAP + e$$

النموذج الثانى: طلب الولايات المتحدة الأمريكية.

$$Ex_{Eu} = a_0 + a_1 R_{usa} + a_2 GDP_{usn} + a_3 ERSAP + e$$

٤- مصادر بيانات المتغيرات

المتغير التابع : حجم الصادرات الاجمالي والصادرات على المستوى التفصيلي لاهم الشركاء التجاريين المصدر: ← البنك المركزى المصرى, قطاع البحوث الاقتصادية, النشرة الاحصائية الشهرية, اعداد مختلفة من العدد ٩ (ديسمبر) ١٩٩٧ الى العدد ٣٦ (نوفمبر) ٢٠١٦ - قاعدة بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء- وزارة التجارة والصناعة, نشرات التجارة الخارجية السنوية, اعداد متفرقة.

المتغيرات المفسرة: سعر الصرف الحقيقى المصدر: ← تقارير البنك المركزى, قاعدة بيانات البنك الدولى, قاعدة بيانات صندوق النقد الدولى.

النتائج المحلى الاجمالي لاهم الشركاء التجاريين المصدر: ← قاعدة بيانات البنك الدولى, قاعدة بيانات صندوق النقد الدولى.

٥- نتائج الاختبار التطبيقي^(٣٥)

أ- نتائج اختبار النموذج الاول: طلب الاتحاد الاوروبى

(١)- اختبار جذر الوحدة "سكون السلاسل الزمنية" النموذج الاول:

ركزت معظم الدراسات الحديثة فى تحليل السلاسل الزمنية على خصائص جذر الوحدة وقد اعتمدنا فى هذه الدراسة لاختبار سكون السلاسل على اختبار Augmented Dickey- Fuller نلاحظ من بيانات الجدول رقم (٤) سكون جميع السلاسل عدى سلسلة (Log GDP) تم سكونها عند الفرق الاول وقد جاءت القيم الاحتمالية كما هو موضح بالجدول رقم (٤) اقل من 5% وبالتالي يتم رفض الفرض العدم بوجود جذر الوحدة اي ان السلسلة ساكنة ويدل عليها نتائج اختبار وشكل السلسلة. لذلك فان المتغير التابع "الصادرات المصرية غير البترولية" والمتغيرات التفسيرية متكاملان من الدرجة الاولى .

جدول رقم (٤)

نتائج اختبارات جذر الوحدة لسكون السلاسل الزمنية "النموذج الاول"
 باستخدام Augmented Dickey- Fuller Test Statistic

Variable	t-Statistic	Prob.*
Log EX	-3.64699	0.0071**
Log GDP gdp	-2.58751	0.1003
Log ERSAP	--7.461867	0.0000**
Log RIT	-4.513747	0.0005**

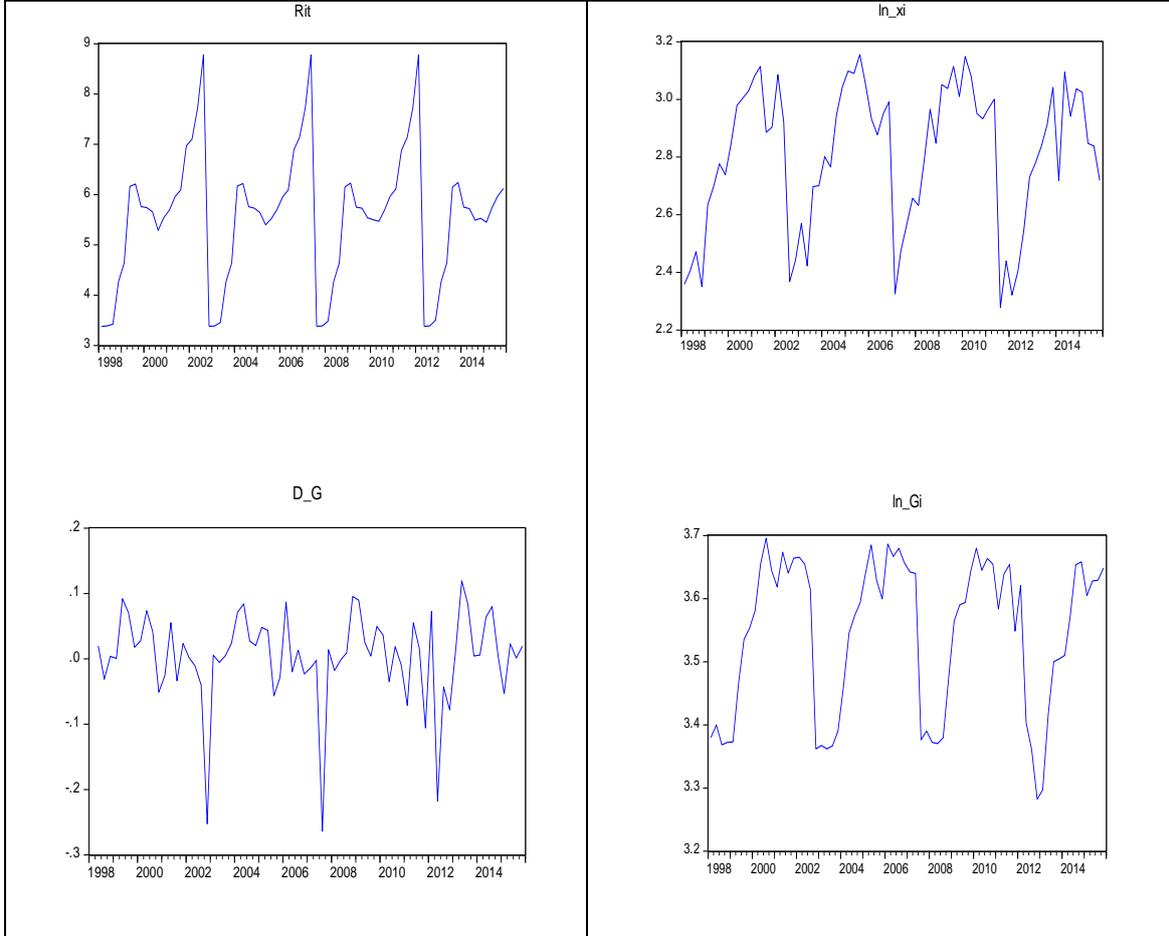
*دالة عند مستوى معنوية 0.05

*دالة عند مستوى معنوية 0.01

المصدر: تم اعداد الجدول بواسطة الباحث من نتائج Unit Root باستخدام Augmented Dickey- Fuller Test Statistic لكافة السلاسل الزمنية فى النموذج الاول.

شكل رقم (١)

رسم بياني للسلاسل الزمنية لمشاهدات النموذج الاول "طلب الاتحاد الاوروبي"



المصدر: تم بواسطة حزمة 9-Eviewe

وقد جاءت القيم الاحتمالية كما هو موضح بالجدول رقم (٤) اقل من 5% وبالتالي يتم رفض الفرض العدم بوجود جذر الوحدة اي ان السلسلة ساكنة ويدل عليها نتائج اختبار وشكل السلسلة.

أ- تقدير نموذج الانحدار

جدول رقم (٥)

مخرجات نموذج الانحدار

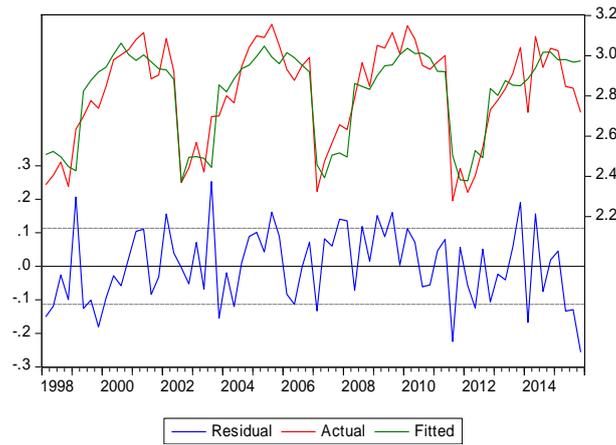
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDP	0.806145	0.180650	4.462461	0.0000
ERSAP	0.414191	0.034678	11.94406	0.0000
RIT	-0.060305	0.014799	-4.074986	0.0001
C	-0.012065	0.573474	-0.021038	0.9833
R-squared	0.799442	Mean dependent var		2.808890
Adjusted R-squared	0.790594	S.D. dependent var		0.248234
S.E. of regression	0.113594	Akaike info criterion		-1.458416
Sum squared resid	0.877448	Schwarz criterion		-1.331934
Log likelihood	56.50296	Hannan-Quinn criter.		-1.408063
F-statistic	90.35158	Durbin-Watson stat		1.909633
Prob(F-statistic)	0.000000			

ويتضح من نتائج التقدير أن مرونة الناتج المحلي الاجمالي لأهم الشركاء التجاريين "الاتحاد الاوروبي" موجبة ومعنوية ولها قوة تأثيرية على حفز الطلب على الصادرات المصرية غير البترولية حيث بلغت قيمة هذا التأثير 0.806 وهي دالة عند مستوى دلالة 5% مما يعني انه كلما تغير الناتج المحلي الاجمالي للاتحاد الاوروبي بمقدار الوحدة تغير مقدار الصادرات المصرية غير البترولية بمقدار 0.806 ، مما يعني مرونة التغير في الصادرات المصرية الى الناتج المحلي الاجمالي للاتحاد الاوروبي وهو ما يتفق مع ما تقضي به النظرية الاقتصادية في هذا الشأن، وأنه مع بقاء العوامل الاخرى على حالها فان التغير الموجب في الناتج المحلي الاجمالي للاتحاد الاوروبي يقود الى حفز الطلب على الصادرات المصرية غير البترولية، في حين نجد ان مرونة التغير في اسعار الصرف جاءت ضعيفة جداً ومعنوية 0.0603 وعلى خلاف ما استقرت عليه

النظرية الاقتصادية، مما يعني ضعف تأثير انخفاض قيمة العملة الوطنية على حفز الصادرات المصرية غير البترولية للاتحاد الاوروبي، كما نجد ان مقدار تفسير المتغيرات المستقلة للمتغير التابع 79.9% من التغير الذي يطرأ على حجم الصادرات المصرية غير البترولية وباقي النسبة لعوامل اخرى لم يتم قياسها، كما أن النموذج معنوى عند مستوى معنوية 0.01، كما نجد أن قيمة "F" Durbin-Watson stat المحسوبة بلغت 1.9096 وهى دالة عند مستوى معنوية 1% مما يؤكد عدم وجود ازدواج خطي.

شكل رقم (٢)

المتغيرات في حجم الصادرات المقدرة والفعلية "النموذج الاول" نموذج طلب الاتحاد الاوروبي.



المصدر: تم رسمه بواسطة حزمة 9 Eviews ،

ويوضح الشكل مدى التقارب بين السلسلتين الفعلية والمقدرة والفرق بينهما الذى يظهره توزيع البواقي. ولقياس جودة هذا النموذج كان لابد من استخدام مجموعه من الاختبارات وذلك للحكم على جودة النموذج.

ج- اختبار جودة النموذج

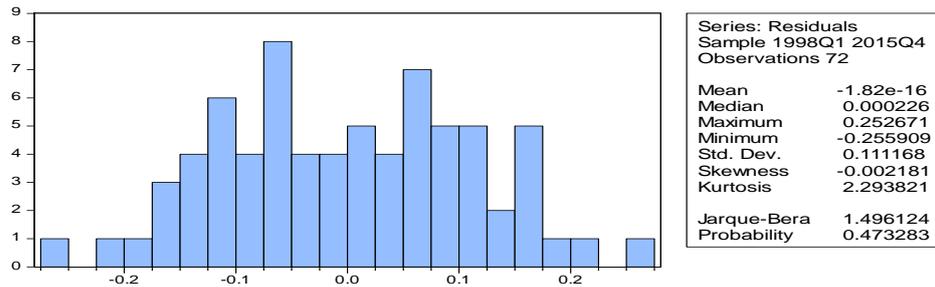
ولاختبار جودة النموذج تم اجراء بعض الاختبارات وهي:

• اختبار Jarque– Bera

ويكشف عن ما اذا كانت اخطاء النموذج تتبع التوزيع الطبيعي

شكل رقم (٣)

نتائج اختبار Jarque– Bera



وقد بلغت القيمة الاحتمالية لها 1.496 وهي غير دالة عند مستوى معنوية 5% مما يعني ان توزيع الاخطاء بالنموذج يتبع التوزيع الطبيعي.

• اختبار Breusch–Godfrey Serial Correlation LM Test: وهو يختبر ارتباط الاخطاء او ما يسمى الازدواج الخطى.

جدول رقم (٦)

Breusch–Godfrey Serial Correlation LM Test

Breusch–Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	1.420294	Prob. F(2,66)	0.2489
Obs*R-squared	2.970956	Prob. Chi-Square(2)	0.2264

ونجد ان قيمة "F" المحسوبة بلغت 1.42 وهي غير دالة عند مستوى دلالة 5% حيث بلغت القيمة الاحتمالية لها 0.2489 وهي غير دالة عند مستوى دلالة 5% وهذا يعني عدم وجود ارتباط خطي بين اخطاء النموذج.

• اختبار Variance Inflation Factors

جدول رقم (٧)

نتائج اختبار Variance Inflation Factors

Variable	Coefficient Variance	Uncentered VIF	Centered VIF
RIT	0.000219	40.06015	2.190537
ERSAP	0.001203	4.846055	1.346126
LN_GI	0.032635	2290.646	2.672225
C	0.328873	1835.051	NA

ويقوم هذا الاختبار بالكشف على عدم وجود ارتباط بين المتغيرات المستقلة بعضها البعض ويقاس هذا الاختبار بـ **Variance Inflation Factors** يجب الا يتعدى قيمة الـ "VIF" (10) وحيث ان نتائج الاختبار لجميع المتغيرات لقيمة الـ VIF لم تتعدى الـ (10) فهذا يعني عدم وجود ارتباط بين المتغيرات المستقلة بعضها البعض.

• اختبار ثبات التباين Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

جدول رقم (٨)

نتائج اختبار Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	0.506936	Prob. F(3,68)	0.6788
Obs*R-squared	1.575041	Prob. Chi-Square(3)	0.6651
Scaled explained SS	0.908843	Prob. Chi-Square(3)	0.8233

يظهر ذلك ثبات تباين السلسلة الزمنية وهي غير دالة عند مستوى دلالة 5% حيث بلغت قيمة "F" المحسوبة 0.506 وهي غير دالة عند مستوى دلالة 5% وتشير نتائج الاختبار ان هناك ثبات تباين فى السلاسل الزمنية.

د- نتائج اختبار التكامل المشترك "النموذج الاول" باستخدام نموذج Vector

Autorgression Estimates

جدول رقم (٩)

نتائج اختبار التكامل المشترك "النموذج الاول"

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)					
Hypothesized		Trace	Max-Eigen	0.05	
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Statistic	Critical Value	Prob. **
None *	0.546076	139.8570	53.70817	47.85613	0.0000
At most 1 *	0.483520	86.14882	44.92889	29.79707	0.0000
At most 2 *	0.323773	41.21994	26.60343	15.49471	0.0000
At most 3 *	0.193417	14.61651	14.61651	3.841466	0.0001

جدول رقم (١٠)

تقدير نموذج الطلب للنموذج الاول "الاتحاد الاوروبي"

Variable	Vector Autorgression Estimates
الثابت	1.769 (2.93)
LN_XI (1)	0.0943* (0.91131)
LN_XI (2)	(2.9385) 0.2758***
D_G	0.18013 (0.72629)
RIT	(-0.0465)*** (-3.4284)
ERSAP	(7.686) 0.3671***
جودة التوفيق "R ² "	0.770
الاحصاء "F"	47.23
الايخطاء	0.1154

المصدر: تم استخلاصه من نتائج تقدير النموذج باستخدام Vector Autorgression Estimates

ملاحظات:

*دالة عند مستوى معنوية 0.01

** دالة عند مستوى معنوية 0.05

*** دالة عند مستوى معنوية 0.10

يشير ما بين الأقواس () الى قيمة احصاء "T"

ويمثل Vector Autogression Estimates انحدار المتغير التابع على نفسه مع المتغيرات الاخرى والشرط ان تكون قيمة سالبة، وتشير النتائج الى انحدار المتغير على نفسه بالنسبة لفترة الابطاء الاولي $Y-1$ وجاءت التقديرات معنوية لان قيمة "T" اقل من القيمة الاحتمالية 5% وبالكشف في الجدول نجدها تساوي 1.69 لكن تأثير انحدار المتغير على نفسه غير مؤثرة. وتظهر النتائج ان التغير في حجم الصادرات المصرية غير البترولية للاتحاد الاوروبي يتحدد بالتغير في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي والتغير في سعر الصرف الحقيقي (ولكن تغيرت ابطاء مختلفة) وللتعبير عن تحركات الاجل القصير، بالاضافة الى الحد المبطل لتصحيح الخطأ للتعبير عن علاقة الاجل الطويل كما تؤكد قيمة الاحصاء "T" المحسوبة على معنوية اغلب متغيرات النموذج وتشير قيمة احصائية "T" المحسوبة الى ارتفاع معنوية العلاقة ككل مع المتغير التابع والمتغيرات المفسرة كما يتضح جودة توفيق نموذج في تفسير العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المفسره حيث بلغ المقياس في النموذج 77%

ب- نتائج اختبار "النموذج الثاني" "طلب الولايات المتحدة الامريكية"

جدول رقم (١١)

نتائج اختبار جذر الوحدة "النموذج الثاني" باستخدام Augmented Dickey- Fuller Test

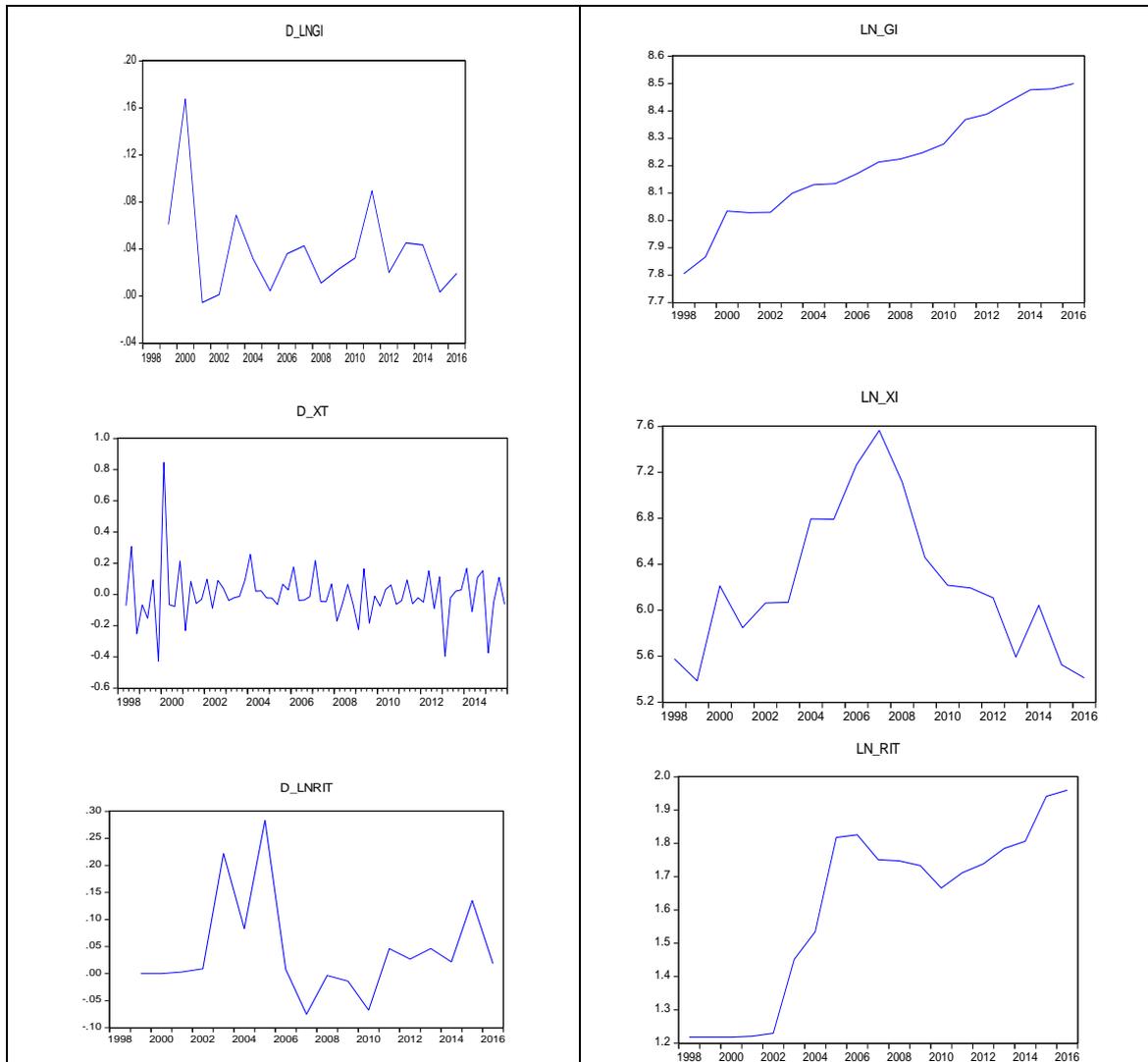
Statistic

Variable	t-Statistic	Prob.*
ln_xt	-1.349075	0.5830
d_lnext	-4.45011	0.0033
ln_Gi	-0.229176	0.9161
D_lng1	-8.207881	0.0000
Rit	-0.884073	0.7691
D_Rit	-3.342929	0.0289

نلاحظ من نتائج اختبار جذر الوحدة الموضحة بالجدول رقم (١١) عدم ثبات السلاسل الزمنية الا عند اخذ الفرق الاول لهذه السلاسل وبالتالي فان هذه السلاسل تعتبر سلاسل متحركة نتيجة ان المتغير التابع غير ساكن وتم سكونه عند الفرق الاول, كما ان جميع المتغيرات المستقلة غير مستقرة وان السلسلة تاخذ الشكل الديناميكي (المتحرك) لذا نلجا الى استخدام نموذج Autoregressive Distributed Lag (ARDL) لتقدير النموذج.

شكل رقم (٤)

رسم بياني للسلاسل الزمنية لملاحظات النموذج الثانى "الولايات المتحدة الامريكية"



جدول رقم (١٢)

نتائج اختبار التكامل المشترك "النموذج الثاني"

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)					
Hypothesized		Trace	Max-Eigen	0.05	
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Statistic	Critical Value	Prob.**
None *	0.945187	285.6355	197.4603	47.85613	0.0001
At most 1 *	0.498324	88.17518	46.90651	29.79707	0.0000
At most 2 *	0.318000	41.26867	26.02535	15.49471	0.0000
At most 3 *	0.200818	15.24332	15.24332	3.841466	0.0001

جدول رقم (١٣)

نتائج اختبار النموذج الثانى (الولايات المتحدة الأمريكية) باستخدام منهجية "ARDL"

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
D_LNXT(-1)	-0.333452	0.113268	-2.943912	0.0046
D_G	3.073349	1.046127	2.937836	0.0047
D_G(-1)	2.650237	1.092296	2.426299	0.0183
D_G(-2)	2.825747	1.098513	2.572338	0.0126
D_G(-3)	2.746385	1.040585	2.639270	0.0106
ERSAP	-0.010485	0.043912	-0.238761	0.8121
RIT	0.012075	0.014538	0.830593	0.4095
C	-0.111123	0.087499	-1.269998	0.2090
R-squared	0.270392	Mean dependent var		-0.000128
Adjusted R-squared	0.185271	S.D. dependent var		0.167556
S.E. of regression	0.151240	Akaike info criterion		-0.829770
Sum squared resid	1.372408	Schwarz criterion		-0.568651
Log likelihood	36.21218	Hannan-Quinn criter.		-0.726307
F-statistic	3.176558	Durbin-Watson stat		2.113447
Prob(F-statistic)	0.006321			

جدول رقم (١٣)

تقدير نموذج الطلب "النموذج الثاني" "الولايات المتحدة الامريكية"

Variable	ARDL	
الثابت	(-0.11123)	(-1.26)
D_LNXT (-1)	(0.333)***	(-2.94)
D_G	(3.073)**	(2.937)
D_G (-1)	(2.65)**	(2.42)
D_G (-2)	(2.82)**	(2.27)
D_G (-3)	(2.74)***	(2.63)
ERSAP	(-0.0104)	(0.830)
RIT	(0.0120)	(0.409)
جودة النموذج "R ² "	0.185	
قيمة "F"	3.17	

المصدر: تم استخلاصه من نتائج تقدير من نموذج "ARDL"

ملاحظات:

*دالة عند مستوى معنوية 0.01

** دالة عند مستوى معنوية 0.05

*** دالة عند مستوى معنوية 0.10

يشير ما بين الاقواس () الى قيمة احصاء "T"

يتضح من البيانات بعاليه ان قيمة "F" المحسوبة تساوى 3.17 وهى دالة عند مستوى دلالة 5% وبذلك يتم رفض الفرض لعدم وجود علاقة معنوية بين المتغير التابع والمتغيرات

المستقلة, كما نجد ايضا ان المتغير المفسر (الناتج المحلى الاجمالي) هو المتغير المؤثر على المتغير التابع (الصادرات السلعية غير البترولية) كما يتضح من النموذج ان المتغير التابع متأثر بفترات سابقة (درجة ابطاء) كما يوضح النموذج ان متغير الناتج المحلى له تاثير فى فترات المدى طويل الاجل وهذا يتضح من فترات الابطاء السابقة, ويلاحظ ايضا ضعف تاثير المتغير الصورى , كما يتضح ضعف تاثير متغير سعر الصرف على المدى الطويل , ونلاحظ ايضا ان درجة تفسير النموذج قد بلغت %18.5, اى ان هذه المتغيرات تفسر بدرجة %18.5 من التغير الذى يطرأ على المتغير التابع, ويدلل ذلك على ضعف درجة تفسير النموذج الكلى

النتائج والتوصيات

١- اشارت نتائج الدراسة لمحددات الطلب على الصادرات المصرية غير البترولية باستخدام بيانات السلاسل الزمنية خلال الفترة (١٩٩٨-٢٠١٦) عدم تمتع الصادرات المصرية غير البترولية بدرجة مرتفعة من المرونة، وبالتالي تخفق سياسة تخفيض قيمة الجنيه المصري في زيادة حصيلة الصادرات المصرية غير البترولية لاهم الشركاء التجاريين الاتحاد الاوروبي او الولايات المتحدة الامريكية في الاجلين القصير والطويل، ومن ثم تعتبر تغيرات سعر الصرف غير فعالة في حفز الطلب على الصادرات المصرية غير البترولية، وهو ما جاء مخالفاً عن الاشارة المتوقعة حسب النظرية الاقتصادية، في حين اثبتت الدراسة وجود علاقة معنوية موجبه بين الناتج الاجمالي للاتحاد الاوروبي والولايات المتحدة الامريكية وبين الصادرات المصرية غير البترولية، وهو ما يتفق مع ما تقضي به النظرية الاقتصادية، وانه مع بقاء العوامل الاخرى على حالها، فان التغيير الموجب في الناتج المحلى الاجمالي لاهم الشركاء التجاريين، قد يقود الى زيادة الطلب على الصادرات المصرية غير البترولية.

٢- لا يمكن الاعتماد على سياسات سعر الصرف بمفردها في حفز الطلب على الصادرات المصرية غير البترولية، بل يجب تتكامل مع غيرها من السياسات لمواجهة الاختلالات في جانبي العرض والطلب للصادرات المصرية غير البترولية من خلال عدة آليات أهمها:

أ- تعديل الهيكل السلعي للصادرات المصرية غير البترولية في اتجاه سلع ذات مكون اجنبي متواضع او ايجاد بدائل محلية للحد من ارتفاع التكاليف.

ب- تقديم الحكومة الدعم الفني والمؤسسي والقانوني للمصدرين لمواجهة الصعوبات في الوصول الى الاسواق وبناء قاعدة تصديرية وبخاصة لتلك المنتجات التي تتمتع مصر فيها بميزه تنافسية وان نعمل على دعم تلك المزايا التنافسية برفع الكفاءة الانتاجية والمستوى التكنولوجي وان يتم ذلك الدعم بما لا يتعارض مع التزامات مصر وفقاً لمتطلبات منظمة التجارة العالمية.

ج- أهمية التوسع في نفاذ الصادرات المصرية غير البترولية الى اسواق جديدة غير تقليدية كالسوق العربية خاصة في ظل زيادة الوزن النسبي للدول العربية كأحد اهم الشركاء التجاريين مؤخراً وهو ما يؤكد على أهمية اتفاقيات التجارة الحرة سواء على مستوى التجمعات او الاتفاقيات الثنائية، وكما يجب الاهتمام بالاسواق الواعدة وبخاصة السوق الافريقية والتي ما زال هناك تقصير في الوصول اليها.

المراجع

أولاً: المراجع العربية

- أبو على، محمد سلطان، وهناء خير الدين (٢٠٠٢): تحقيق استقرار سعر الصرف، ندوة نحو سياسة سعر صرف أكثر توازناً، القاهرة: مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار.
- الخواجه، ليلى (٢٠٠٢): قضية الصادرات في مصر: آراء المصدرين، "ندوة مركز بحوث ودراسات الدول النامية، كتاب الاهرام الاقتصادي، العدد ١٧٦.
- سليمان، على (٢٠٠٠): "اثر استقرار نظام سعر الصرف على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مصر"، مجلة مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع، العدد ٤٥٩.
- سوبر امانيان، ارفند (١٩٩٧) "تجربة مصر في الاستقرار الاقتصادي. دراسة تحليلية لاحقة، "سلسلة اوراق العمل" المركز المصري للدراسات الاقتصادية رقم ١٨

- شهاب، عبد الحميد (٢٠١٦): "تأثير انخفاض سعر الصرف الحقيقي على الميزان التجارى المصرى"، مجلة مصر المعاصرة الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع، العدد ٥٢١.

- عبد الخالق، جودة (٢٠٠٤): التثبيت والتكيف فى مصر : اصلاح أم اهدار للتصنيع؟ ترجمة سمير كريم، القاهرة: المجلس الاعلى للثقافة، سلسلة المشروع القومى للترجمة، رقم ٤٥٠

- عبد المولى، سمية احمد على (٢٠٠٢). سياسات الإصلاح الاقتصادى وتوزيع الدخل: حالة مصر، رسالة دكتوراه غير منشورة، القاهرة: جامعة حلوان، كلية التجارة وإدارة الاعمال.

- عمار، سامية، (٢٠٠٤): اثر انحراف سعر الصرف الحقيقي عن مستواه التوازنى على النمو الاقتصادى فى مصر، مجلة مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصائى والتشريع ، العددان ٤٧٧-٤٧٨.

- معهد التخطيط القومى، "التجارب التنموية فى كوريا الجنوبية، ماليزيا، الصين: الاستراتيجيات والسياسات- الدروس المستفادة"، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (٢١١) القاهرة، نوفمبر ٢٠٠٨

- معهد التخطيط القومى، "تحقيق التنمية المستدامة فى ظل اقتصاديات السوق من خلال ادارة الصادرات والواردات فى الفترة من عام ٢٠٠٠ حتى ٢٠١٠ / ٢٠١١، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (٢٣٠)، اكتوبر ٢٠١١ .

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- Al-shawarby, sherine (2000): Estimating the Impact of the Egyptian Exchange Rate on Exports, in Heba Nassar and alfons Aziz (Editors). Egyptian Exports and Challenges of the 21st Century, Cairo: Cairo University, Center for Economic and Financial Research and Studies (CEFRS).
- Arize, Augustine (1990): "An Econometric Investigation of Export Behavior on Seven Asian Developing Countries" Applied Economics.
- Awad, I (2008): is Egypt ready to apply in flation targeting regime?

- Bahmani–Oskooee and orhan kara (2005): “income and price elasticities of trade: some new estimates, “the international trade journal, vol,19, no2.
- Bahmani–Oskooee, Mohsen (1998): “Cointegration Approach to Estimate the long–Run Trade Elasticities in LDCs, “International Economic journa,vol 12, No,3.
- Bahmani–Oskooee,(2001). "Nominal and Real Effective Exchange Rates of Middle Eastern Countries and their Trade Performance", Applied Economics, 33(1)
- Benar, Alberto, and Laurence Edwards (2004): “estimating elasticities of demand and supply for south African Manufactured exports using A vector Error correction Model” Working paper, _cape town: university of cape Town, The centre for the study of African economics No.204, Retrieved August 15th, 2007.
- Cardiner, Walter H., and Praveen M. dixit (1987): price Elasticity of Exports demand: concepts and Estimates, faer228, NewYork: department of Agriculture, Economic Research service.
- Chalwash, T (2010): An in flation Targeting regime in Egypt: A feasible option? Modern, Economy. Available from: hhb:/www.scirp.org/ journal/me. last published on 2010 Aug.
- Duasa,J.,(2007). "Determinants of Malaysian Trade Balance: An ARDL Bound Testing Approach" Journal of Economic Cooperation,28(3)
- Elsherif , Marwa A.,(2016) "Exchange Rate Volatility and Central Bank Action in Egypt" Generalized Autoregressive Conditional Heteroscedasticity Analysis" International Journal of Economics and Financial Issues,6(3).
- Giorgianni, Lorenzo, and Gian Maria Milesi–ferretti (1997): Determinants of Korean trade flows and their Geographical Destination’ Working paper, International Monetary Fund, No.54. Retrived March 23rd, 2002.
- GUechari, Yasmian, (2012): An Empirical Study on the Effects of real Effective Exchange rate on algeria’s trade balance, International journal of Financial Research, vol,3, no4.
- Khan, Z., Ali, A., and Ali.S. (2016): Impact of Devaluation on Balance of trade: A Ccase Study of Pakistan Economy” Asian Journal of Economic Modeling.

- Massoud, A.A., Willett, T.D. (2014), "Egypt's Exchange Rate Regime Policy After The Float", International Journal Of Social Science Studies , 2 (4)
- Mongardini, J. (1998) "Estimating Egypt's Equilibrium Real Exchange Rate". IMF Working Papers 98/5. Washington, D.C.
- Onafowora, A.O. and Owoye, O. (2006). "An Empirical Estimation of Budget and Trade Deficits: The Case of Nigeria" Journal of The Development of Areas, 39(2)
- Orcutt, Guy H. (1968): Measurement of Price Elasticities in International Trade, in Readings in International Economics, London: George Allen and Unwin LTD.
- Panizza, Ugo (2001): Macroeconomic policies in Egypt: an Interpretation of the Past and Options for the Future, Working Paper, the Egyptian Center for Economic Studies, No.61.
- Senhadji, Abdelhak, and Claudio Montenegro (1998): "Time Series Analysis of Export Demand Equations: A Cross-country Analysis, Working paper, International Monetary Fund, No.8. Retrieved March 23rd, 2002.
- Sinha, Dipendra (2001): "A Note on Trade Elasticities in Asian Countries" The International Trade Journal vol. 15, No, 2
- Zaki, Iman Mohamed (2000): Real Exchange Rate Behavior and External competitiveness in Developing countries: with Reference to Egypt, Economic studies, Cairo: Cairo University, center for Economic & financial research & studies (CEFRS), No.14.

ثالثاً: الهوامش:

(¹) Senhadji, Abdelhak, and Claudio Montenegro (1998): "Time Series Analysis of Export Demand Equations: A Cross-Country Analysis", **Working paper**, International Monetary Fund, No.8. Retrieved March 23rd, 2002.

(²) Arize, Augustine (1990): "An Econometric Investigation of Export Behavior on Seven Asian Developing Countries" Applied Economics.

(³) Giorgianni, Lorenzo, and Gian Maria Milesi-Ferretti (1997): "Determinants of Korean Trade Flows and their Geographical Destination" **Working paper**, International Monetary Fund, No.54. Retrieved March 23rd, 2002.

(⁴) Bahmani-Oskooee, Mohsen (1998): "Cointegration Approach to Estimate the long-Run Trade Elasticities in LDCs, *International Economic journal*, vol 12, No,3.

(⁵) Sinha, Dipendra (2001): "A Note on Trade Elasticities in Asian Countries" *The International Trade Journal* vol. 15, No, 2

(⁶) Benar, Alberto, and Laurence Edwards (2004): "Estimating Elasticities of Demand And Supply For South African Manufactured Exports Using A Vector Error Correction Model" *Working paper*, Cape Town: University of cape Town, The Centre for the study of African Economics No.204, Retrieved August 15th, 2007.

(⁷) Bahmani-Oskooee and Orhan Kara (2005): "Income and price Elasticities of Trade: some New Estimates, *the international trade journal*, vol,19, no2.

(⁸) Khedhiri .S&Bouazizi ,T.(2007) "An Empirical Analysis Of The Demand Elasticity For Tunisian Exports". Applied Econometrics and International Development, Euro-American Association of Economic Development, Vol.7(1)

(⁹) GUechari, Yasmian, (2012): An Empirical Study on the Effects of ral Effective Exchange Rate on Algeria's Trade Balance, *International journal of Financial Research*, vol,3, no4.

(¹⁰) Khan, Z., Ali, A., and Ali.S. (2016): "Impact" of Devaluation on Balance of Trade: A Ccase Study of Pakistan Economy" Asian Journal of Economic Modeling.

(¹¹) Al-shawarby, sherine (2000): Estimating the Impact of the Egyptian Exchange Rate on Exports", in Heba Nassar & Alfons Aziz "Editors". Egyptian Exports and Challenges of the 21st Century, Cairo: Cairo University, Center for Economic and Financial Research & Studies (CEFRS).

(¹²) عبد المولى، سمية احمد على (٢٠٠٢). سياسات الإصلاح الاقتصادى وتوزيع الدخل: حالة مصر، رسالة دكتوراه غير منشورة، القاهرة: جامعة حلوان، كلية التجارة وإدارة الاعمال.

(¹³) عمار، سامية، (٢٠٠٤): اثر انحراف سعر الصرف الحقيقي عن مستواه التوازنى على النمو الاقتصادى فى مصر، مجلة مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصائى والتشريع، العددان ٤٧٧-٤٧٨.

(¹⁴) عبد الخالق، جودة (٢٠٠٤): التثبيت والتكيف فى مصر : اصلاح أم اهدار للتصنيع؟ ترجمة سمير كريم، القاهرة: المجلس الاعلى للثقافة، سلسلة المشروع القومى للترجمة، رقم ٤٥٠

Mongardini,J.(1998)"Estimating Egypts Equilibrium Real Exchange Rate".IMF Working Papers 98/5.Washington,D.C.

(¹⁵) سليمان، على (٢٠٠٠): "اثر استقرار نظام سعر الصرف على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة فى مصر"، مجلة مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع، العدد ٤٥٩.

Domac .I.and

G.Shabsigh (1999) "Real Exchange Rate Behavior &Economic)²(

Growth Evidence From Egypt , Jordan, Morocco &Tunisia" IMF Working Paper 99/40 Washington,D.C

(¹⁸) الخواجة، ليلى (٢٠٠٢): قضية الصادرات فى مصر: آراء المصدرين، ندوة مركز بحوث ودراسات الدول النامية، كتاب الاهرام الاقتصادى، العدد ١٧٦.

(¹⁹) Panizza, Ugo (2001): Macroeconomic policies in Egypt: an Interpretation of the Past and Options for the Future, Working Paper, the Egyptian Center for Economic Studies, No.61.

- (²⁰) الخواجة، ليلي (٢٠٠٢): قضية الصادرات في مصر: آراء المصدرين، "دوة مركز بحوث ودراسات الدول النامية، كتاب الاهرام الاقتصادى، العدد ١٧٦. مرجع سابق
- (²¹) Massoud, A.A., Willett, T.D. (2014), "Egypt's Exchange Rate Regime Policy After The Float", International Journal Of Social Science Studies , 2 (4)
- (²²) Awad, I (2008): "is Egypt Ready to Apply in Flation Targeting Regime?"
- (²³) Chalwash, T (2010): An in flation Targeting regime in Egypt: A Feasible option? Modern, Economy. Available from: hhb/www.sciRp.org/ journal/me.last published on Aug 2010 .
- (²⁴) Elsherif , Marwa A.,(2016) "Exchange Rate Volatility and Central Bank Action in Egypt" Generalized Autoregressive Conditional Heteroscedasticity Analysis" International Journal of Economics and Financial Issues,6(3).
- (²⁵) أبو على، محمد سلطان، وهناء خير الدين (٢٠٠٢): تحقيق استقرار سعر الصرف، ندوة نحو سياسة سعر صرف أكثر توازناً، القاهرة: مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار .
- (²⁶) عبد الخالق، جودة (٢٠٠٤): التثبيت والتكيف في مصر : اصلاح أم اهدار للتصنيع؟ ترجمة سمير كريم، القاهرة: المجلس الاعلى للثقافة، سلسلة المشروع القومي للترجمة، رقم ٤٥٠، مرجع سابق.
- (²⁷) Zaki, Iman Mohamed (2000): Real Exchange Rate Behavior and External Competitiveness in Developing countries: with Reference to Egypt, Economic studies,cairo: Cairo University, center for Economic & financial research & studies (CEFRS), No.14.
- (²⁸) سوبر امانيان، ارفند (١٩٩٧) "تجربة مصر في الاستقرار الاقتصادي. دراسة تحليلية لاحقة"، "سلسلة اوراق العمل"، المركز المصري للدراسات الاقتصادية رقم ١٨ .
- (²⁹) Cardiner, Walter H., and Praveen M. Dixit (1987): price Elasticity of Exports Demand: Concepts and Estimates, FAER228, NewYork: Department of Agriculture, Economic Research service.
- (³⁰) Orcutt, GuyH. (1968): Measurement of Price Elasticities in International Trade, in Readings in International Economics, London: George Allen & Unwin LTD.
- (³¹) Cardiner, Walter H., and Praveen M. Dixit (1987): Op.cit.
- (³²) شهاب، عبد الحميد (٢٠١٦): "تأثير انخفاض سعر الصرف الحقيقي على الميزان التجارى المصرى"، مجلة مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع، العدد ٥٢١ .
- (³³) معهد التخطيط القومى، "تحقيق التنمية المستدامة في ظل اقتصاديات السوق من خلال ادارة الصادرات والواردات في الفترة من عام ٢٠٠٠ حتى ٢٠١٠ / ٢٠١١، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (٢٣٠)، اكتوبر ٢٠١١
- (³⁴) معهد التخطيط القومى، "التجارب التنموية في كوريا الجنوبية، ماليزيا، الصين: الاستراتيجيات والسياسات- الدروس المستفادة"، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (٢١١) القاهرة، نوفمبر ٢٠٠٨
- (³⁵) جميع الاختبارات والملاحظات وتحليل السلاسل الزمنية وتقدير النماذج الانحدار واختبار جودة النماذج تم بواسطة معهد الدراسات والبحوث الاحصائية، مركز الدراسات والاستشارات الاحصائية والقياسية، جامعة القاهرة .